العامة، بشأن كل من الحالة في الاراضي المحتلة، والمسألة السياسية الأوسع، والمتمثلة في تحقيق تسوية عادلة وشاملة.

٩ ـ ويتضمن الفرع الأول من هذا التقرير دراسة موجزة للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويناقش الفرع الثاني الطرق والوسائل الممكنة لضمان سلامة السكان المدنيين وحمايتهم. ويشتمل الفرع الثالث على بعض الملاحظات الختامية.

أولاً ـ الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة

١٠ ـ اعتمد القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، في أعقاب وقوع اضطرابات لمدة أسبوعين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، لقي فيها ١٨ فلسطينياً مصرعهم وأصيب العشرات بجراح على أيدي قوات الأمن الاسرائيلية التي أصيب أفرادها، أيضاً، بجراح، بسبب الحجارة وقنابل النفط. ومنذ اعتماد القرار، استمرت الاضطرابات وارتفعت الخسائر في الارواح بين الفلسطينيين إلى أكثر من الضعف، مع وقوع المزيد من الاصابات في الجانب الاسرائيلي، ايضاً.

١١ ـ وبالنظر إلى التغطية الواسعة التي لقيتها هذه الاحداث في الصحافة الدولية، فليس ثمة ضرورة إلى تلخيص كل ما حدث خلال الاسابيع الستة الماضية في هذا التقرير. بيد انه من الواضح أن التدابير التي اتخذتها قوات الأمن الاسرائيلية لأعادة القانون والنظام في الاراضي المحتلة إلى نصابهما لم تنجح حتى الآن. فالجو السائد في هذه الاراضي، ولا سيما في مخيّمات اللاجئين، يتسم بالتوتر والاضطراب، والاضرابات التجارية تعمّ جميع المدن تقريباً، ولا تزال معظم المؤسسات التعليمية مغلقة. ومنذ منتصف كانون الاول (ديسمبر)، احتجز أكثر من ٣٠٠٠ من الفلسطينيين ـ كثير منهم تحت سن ١٦ سنة ـ وبعضهم تصل حداثة سنّه إلى ١١ أو ١٣ سنة، وحددت إقامة آخرين في المنازل أو المدن. ولم تنشر الارقام الحقيقة، ولكن تمّ الافراج، منذ ذلك الحين، على ما يبدو، عن مئات عدة من المحتجزين. وقد أبعد أربعة فلسطينيين إلى لبنان في ١٣ كانون الثاني (يناير)، وتلقّى خمسة آخرون أوامر إبعاد، وهي الآن محل استئناف. وكان أشد المتضررين من الاضطرابات هم المقيمون في مخيمات اللاجئين، ولا سيما في قطاع غزة، حيث اضطربت الحياة اليومية اضطراباً تاماً بسبب حالات حظر التجول وغلق المخيمات في وجه غير المقيمين، بمن فيهم عمال الاغاثة.

١٢ ـ وقد أخبر كل من الاسرائيليين والفلسطينيين السيد غولدينغ وزملاءه بأن هذه الاضطرابات ليست ظاهرة منعزلة. وعلى الرغم من أنه ذكر في وقت سابق، في اسرائيل، أنها نظمت من البداية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية و/أو الجماعات الاسلامية الأصولية، فقد قال الوزراء الاسرائيليون إنهم قد انتهوا إلى أنها نشأت كهيجان احتجاجي تلقائي. ومما أكد أن هذا هو الواقع، الانطباع الأكيد الذي خرج به السيد غولدينغ وزملاؤه من المحادثات التي جرت بينهم وبين السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. فالاضطرابات كانت رد فعل، لقي التأييد من الفلسطينيين من كل الأعمار ومن كافة المشارب والمهن، تجاه ٢٠ عاماً من الاحتلال وفقدان الأمل في إمكان انهائه في وقت مبكر.

١٣ ـ وبدون استثناء، قال الفلسطينيون الذين جرى سؤالهم، إنهم يرفضون الاحتلال الاسرائيلي واشتكوا مرّ الشكوى من ممارسات قوات الأمن الاسرائيلية (وهو اصطلاح يشمل جيش الدفاع الاسرائيلي، وشرطة الحدود، والشرطة المدنية، ودوائر الأمن العام، المعروفة، أيضاً، باسم «شين بيت»). وقيل انه، بالاضافة إلى الاساليب القاسية المستخدمة في مكافحة الشغب، يعتبر العنف العشوائي والنزوي ضد الافراد أمراً عادياً (مثل ضرب المتفرجين الاحداث الذين يتصادف تواجدهم في مكان حادث قذف بالحجارة، أو ضرب مدرّس أمام تلاميذه لرفضه وقف الدرس لازالة العوائق التي وضعها آخرون على الطريق في الخارج). ومن المألوف بالمثل الشكوى (التي ابديت كذلك ضد مسؤولين في الادارة المدنية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة) من معاملة الفلسطينيين باحتقار وصلف يبدو انهما متعمّدان بقصد إذلالهم والحط من كرامتهم كبشر. كما قدمت شكاوى، ولا سيما في قطاع غزة، ضد الاسلوب غير الانساني الذي كان ينفذ به حظر التجول، مثل منع سيارات الاسعاف التابعة للاونروا من دخول المخيمات لنقل المدنيين المصابين في اضطرابات سابقة. وتناولت مجموعة أخرى من الشكاوي ادعاءات ممارسة العنف بصورة روتينية في مراكز الاحتجاز، فضلاً عن نظام الاحتجاز الاداري بأسره. وقيل ان الغرض من الاستجواب هو، في